



لا ترجع جذور الأزمة الوطنية العامة في سوريا إلى جملة إشكاليات سياسية أو اجتماعية أو دستورية، بالرغم من أهميتها، بل في إشكالية نظام سياسي بأكمله، نهض على حالات مركبة من الاستثناء والاستبعاد والإنكار، يدعمها نهج تسلطي، يستند إلى الاستبعاد والهيمنة، وعلى مركبات توظيف مختلف الانتتماءات ما قبل المدنية، خدمة لتأبيد حكمها وسطوتها وسيطرتها على الدولة والمجتمع.

ففي ظل سيادة حالات الاستثناء والاستبعاد، التي ضربت حياة قطاعات واسعة من السوريين، طوال ما يزيد عن أربعة عقود، ابتعدت الدولة السورية عن الدولة الجامحة، الساعية إلى بناء وطنية سورية، بل، فقدت الدولة صورتها المدنية، حيث لم يعرف السوريون فيها سوى سلطة، تهيمن عليهم من خلال سطوة قوانين الطوارئ والمحاكم العرفية، وتعطيل العمل بالدستور، والقفز فوق القانون من طرف الأجهزة الأمنية والمتتنفيذين والمسؤولين وأولادهم، مع سعي قوى السلطة الدائم إلى الهيمنة على الفضاء العام للمجتمع وحركاته، فانتفى الرأي العام، وغابت تعددية أصوات قوى المجتمع الحية المتنوعة، مع اختفاء المؤسسات والمنظمات والهيئات، التي يمكنها الدفاع عن الصالح العام، وانتفاء مختلف أشكال الجسور والتواصلات ما بين الدولة وبين المجتمع.

وعمل النظام السوري طوال عقود عديدة على استغلال مختلف تكوينات المجتمع، وتجيير قواها واختلافاتها لأهدافه السياسية، سواء من جهة ضرب القوى الحية، أم بالاستناد إلى فئة أو لنقل أقلية بعينها، وجعلها رهينة بين يديه، أو من جهة تخويف المكونات من بعضها البعض، وبخاصة عند استغلاله المكونات الأقلية لضرب المكون الأكثري وتهميشه وحرمان غالبية ناسه من حقوقها الإنسانية المنشورة.

كل ذلك كان يجري لصالح نزع صفة المواطن عن جملة الأفراد السوريين، وتحويلهم إلى رعايا، ينتظرون عطاء الحاكم، وتحويلهم إلى أبناء أقليات، وإلى أقلويين، والنظر إلى سوريا بوصفها تجمع أقليات تابعة أو خاضعة، وأقليات يجب ترويضها وإخضاعها، بغية إدامة نظام سلطوي مافيوسي، يعتمد الزبونية والاستزلام، اختلفت تعيناته، ولم تختلف مركباته ودعائمه بين نظام الأسد الأب والأسد الابن.

وحيث بدأ الثورة السورية حراكاً احتجاجياً سلرياً في الخامس عشر من شهر آذار/مارس 2011، لجأ النظام الحاكم منذ البداية إلى شن حرب شاملة على المحتجين وعلى البيئة الحاضنة له، الأمر الذي أعلن عن تغيرات في مسار الثورة، وتغير مركبات ومكوناتها، بوصفها حدثاً تاريخياً، لم يشهد تاريخ سوريا مثيلاً له، ولن يتوقف عند حدود التغيير السياسي فقط، بل

ستكون له تأثيرات وامتدادات، تطاول إعادة بناء الدولة، وولادة شعب جديد وهوية وطنية سورية جديدة.

ونشأت أزمة وطنية عامة، عمقتها طريقة تعاطي النظام وممارساته مع الثورة وناسها، وهي أزمة تضرب جذورها في ممارسات عقود عديدة خلت، أفضت إلى تأكيل قيم العيش المشترك والتعاقد الاجتماعي، وبدأت منذ وصول حزب البعث إلى السلطة، بانقلاب عسكري في الثامن من آذار/ مارس عام 1963، الذي أُعلن عن اعتلاء فئات، عسكرية ومدنية من الطبقة الوسطى والدنيا الريفية، سدة الحكم، وإزاحة الفئات البرجوازية المدينية التقليدية، بعد أن تمكن الحزب من قطف ثمار الحراك السياسي في سوريا، إبان فترة خمسينيات القرن العشرين المنصرم.

وتروج جذور الأزمة المركبة، إلى **النظام السياسي**، الذي **بنته النخبة العسكرية الانقلابية**، التي حكمت سوريا منذ سبعينيات القرن العشرين المنصرم، وصادر وقمع جميع أشكال الحراك السياسي والمدني والاجتماعي المخالف له، أو تلك التي لا تصب في مصلحة خدمة نظامه.

وقد عملت سلطة النظام على تدمير القوى السياسية للنخب المدينية الغنية في دمشق وحلب وحمص وسواها، مقابل تنمية وتقوية نخب ريفية جديدة.

وأُسهم حزب البعث في بقاء سلطة النظام واستمرارها، من خلال توسيع قاعدتها اجتماعياً، حيث سعى إلى إدخال جموع كبيرة من الشغيلة والفلاحين في مؤسساته ومنظماته، لكنه أُستخدم في الوقت نفسه كأداة لقتل السياسة في المجتمع. وأنتجت السياسة السلطوية، منذ ثمانينيات القرن الماضي، نمطاً من الإذعان، مُورس على مختلف التكوينات الاجتماعية. نهض على قوة من الضبط والمراقبة، الرمزية والمادية، طالت الجميع.

فيما راحت السلطة تمارس الإجحاف والتفيت والتخييب بحق مختلف تكوينات ومركبات المجتمع السوري، وبحق الوطنية السورية.

والمفارقة في الأمر هي أن معظم السوريين، وخصوصاً من جيل الشباب، عاشوا أزدواجية مقيمة، ما بين ما يسمعونه ويلقون به من شعارات إيديولوجية ومقولات وأهداف قومية وعروبية، عابرة للوطنية السورية، ومتعلية عليها، وبين ما يرونها على أرض الواقع السوري، ويعيشونها في مختلف تفاصيل حياتهم اليومية، من انتماهات وعلاقات وممارسات مذهبية وطائفية وأثنية ما دون وطنية.

وتطرح،اليوم، مهام كثيرة على قوى التغيير الديمقراطي، من أجل بناء دولة وطنية سورية، تنهض على عقد اجتماعي جديد، يجسد قيم ومبادئ المواطنة والتعددية والديمقراطية، ويفتح صيرورة لاندماج اجتماعي، ولصيرورة شعب سوري، يحمل هوية وطنية جامعة.

المستقبل

المصادر: